اقتصاد

المغرب: نمو هش لا يسعف البطالة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لن يكون النمو الاقتصادي مسعفا للحكومة المغربية من أجل إحداث فرص عمل كافية في العام الحالي، حيث سيتراجع النمو إلى 3% متأثرا بتراجع الإنتاج الزراعي، حسب بيانات حكومية، ما يرفع الضغط على الحكومة التي تواجه ارتفاع عدد العاطلين منذ العام الماضي. وتفيد المندوبية السامية للتخطيط، في تقريرها السنوي حول الموازنة الاقتصادية الاستشرافية، الصادر أمس الخميس، بأن النمو الاقتصادي سيتأثر بتراجع القيمة المضافة للزراعة بنسبة 4,6%. وتؤكد المندوبية في ذات التقرير أن وتيرة النمو المنخفضة «تبقى متأثرة باستمرار تقلبات نتائج القطاع الفلاحي، وبمدى قدرة القطاع الصناعي على تجاوز بطء وتيرة تحوله واندماجه، وكذا بالمنحى التنازلي لحجم وإنتاجية الاستثمار».

يأتي ضعف النمو في ظل تعبير الأسر عن تشاؤمها حول تطور البطالة في المغرب، حيث تتوقع ارتفاعها، رغم تأكيد الحكومة سعيها إلى تكريس ما تبقى من ولايتها لمعالجة مشكلة التشغيل والبطالة. فقد توقعت 82,8% من الأسر في بحث مؤشر ثقة الأسر الذي تصدره المندوبية السامية للتخطيط، أن يرتفع معدل البطالة في الاثني عشر شهرا المقبلة في المغرب. وكشفت المندوبية أن عدد العاطلين بلغ 1,64 مليون عاطل على الصعيد الوطني، بزيادة وصلت إلى 96 ألف عاطل في الربع الأول من العام الجاري، 59 ألفا منهم بالمدن و38 ألفا بالأرياف.

وقفز معدل البطالة من 12,9% في الربع الأول من العام الماضي، إلى 13,7% في الربع الأول من العام الحالي، بعدما انتقل بالمدن من 17,1% إلى 17,6% ومن 5,7% إلى 6,8% في الأرياف. ويلاحظ مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، أنه بعدما كانت كل نقطة من النمو الاقتصادية تتيح إحداث 32 ألف فرصة عمل في المغرب بين 2000 و2009، أضحت كل نقطة من النمو تسمح بإحداث 20 ألف فرصة عمل بين 2010 و2019. ويسجل الاقتصادي علي بوطيبة، أنه رغم ارتفاع العمل المأجور في الأعوام الأخيرة، غير أن جودة فرص العمل المحدثة، تطرح تحديا حقيقيا، في ظل وزن القطاع غير الرسمي الذي يمثل حوالي ثلث فرص العمل في القطاع غير الزراعي، وعدم ملاءمة برامج التكوين للحاجيات الحقيقة لسوق العمل. ويعاني الاقتصاد المغربي من هشاشة النمو الذي يرتهن للزراعة والطلب الداخلي ومساهمة الصادرات والخدمات في ظل تواضع مساهمة الصناعة، هذا ما يفسر كون النمو لم يتجاوز في الأعوام الأخيرة 3%. ويتساءل بوطيبة، حول «ما إذا كانت الحكومة خسرت معركة العمل. فقد كانت التزمت بتوفير 200 ألف فرصة عمل سنويا، علما أن السكان الذين هم في سن العمل ترتفع سنويا بحوالي 375 ألفا».

ويشير الرئيس السابق للجامعة الوطنية للفلاحة، محمد الهاكش، في تصرح لـ«العربي الجديد» إلى أن الحكومة سعت إلى معالجة مشكلة البطالة عبر خلق فرص عمل مؤقتة عبر برنامجي «فرصة» و«أوراش»، وهي فرص عمل تتسم بالهشاشة. وأفضى معدل البطالة الذي يؤجج مخاوف الأسر، خاصة في ظل تداعيات الجفاف، إلى لجوء رئيس الحكومة عزيز أخنوش إلى التشديد على التوجه نحو تسريع وتيرة برامج التشغيل وتطويق معدلات البطالة وتوفير فرص الشغل.

عن حقيقة المساعدات السعودية لمصر

مصطفى عبد السلام

خلال السنوات العشر الأخيرة تلقت مصر مساعدات ومنحاً وودائع وقروضاً مساندة تُقدر بعشرات المليارات من الدولارات، وبالرغم من تدفق تلك المساعدات فإن المواطن لا يعرف على وجه الدقة، القيمة الإجمالية لتلك الأموال، وأوجه إنفاقها، وأسلوب سداد بعضها، كل ما أتيح من معلومات يقول إن ثلاثة من دول الخليج كانت في مقدمة تلك الجهات المساعدة، وهي السعودية والإمارات والكويت، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي منح المليارات لمنع تدفق اللاجئين إليه.

وفي الوقت الذي قدّرت فيه مصادر غير رسمية حجم المساعدات الخليجية المقدمة لمصر في السنوات العشر الأخيرة بما يزيد عن مائة مليار دولار، إلا أنه لا توجد أرقام رسمية تؤكد هذا الرقم أو تنفيه، كل ما صدر في مايو 2014 هو أن تلك المساعدات بلغت نحو 20 مليار دولار، جاءت معظمها في النصف الثاني من عام 2013، في شكل منح وودائع بالبنك المركزي المصري، ومساعدات بترولية، حيث تعهدت السعودية والإمارات والكويت في يوليو 2013 بتقديم مساعدات بنحو 12 مليار دولار، كما جرى الإعلان عن تقديم مبالغ مماثلة خلال مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي في مارس 2015.

وفي الأيام الأخيرة، صدرت بعض الأرقام من بعض دول الخليج بشكل رسمي وعبر مواقع محسوبة على حكومات تلك الدول، تؤكد ضخامة المساعدات المقدمة للحكومة المصرية. مثلاً عندما تطالع الصفحة الرئيسية لموقع منصة المساعدات السعودية https://data.ksrelief.org تجد أنها تقدم معلومات عن أعلى الدول تلقياً لمساعدات المملكة، والمبلغ الإجمالي لتلك المساعدات، وبحسب المنصة فإن مصر حصدت وحدها 32 ملياراً و488 مليون دولار من المساعدات السعودية المقدمة لدول العالم، وجاءت اليمن في المرتبة الثانية بقيمة 26,39 مليار دولار، ثم باكستان 12,77 مليار دولار، فسورية 7,35 مليارات دولار، فالعراق 7,33 مليارات، ثم فلسطين 5,3 مليارات.

المنصة السعودية، التابعة للحكومة، لم تحدد المدى الزمني الذي جرى خلاله منح الحكومة المصرية كل هذه الأموال، ولم تحدد أيضاً ما إذا كانت قروضاً سيجري سدادها في وقت لاحق، أو ودائع لدى البنك المركزي المصري سيجري ردها أيضاً، أم منحاً ومساعدات نقدية وبترولية لا تُرد؟

وبغض النظر عن تلك النقطة، فإن هناك عشرات الأسئلة التي تطرح نفسها عند الحديث عن ضخامة المساعدات العربية المقدمة لمصر في السنوات الأخيرة، ما هو أثر تلك المساعدات في الواقع، سواء على مستوى المواطن، أو أنشطة الاقتصاد، أو الموازنة العامة، وما أشكال تلك المساعدات؟ وما الكلفة السياسية؟

«سامسونغ» تستحوذ على شركة ذكاء اصطناعي

أعلنت شركة سامسونغ الكورية الجنوبية العملاقة للإلكترونيات، أمس الخميس، استحواذها على شركة «أكسفورد سيمانتيك تكنولوجيز» Oxford Semantic Technologies البريطانية الناشئة، لتعزيز عروضها من التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي، في صفقة لم يُكشف عن قيمتها. وأوضحت «سامسونغ»، في بيان، أن الشركة البريطانية متخصصة في الرسوم البيانية المعرفية، وهي تقنية تقوم بنمذجة البيانات في شكل تمثيل رسومي. وتخطط المجموعة الكورية الجنوبية العملاقة لاستخدام هذه التكنولوجيا «ليس فقط في الأجهزة المحمولة، بل أيضاً في مجموعة واسعة من المنتجات، بما فيها أجهزة التلفزيون والأجهزة المنزلية، في المستقبل»، بحسب «سامسونغ». وتخوض مجموعات التكنولوجيا العالمية سباقاً لنشر تقنيات الذكاء الاصطناعي.

(باو بارينا/فرانس برس)

لقطات

توقعات بقرب خفض أسعار الفائدة الأميركية

نقلت «وول ستريت جورنال»، امس الخميس، عن مسؤول أميركي نقدي رفيع قوله إنه قد يكون هناك ما يبرر خفض اسعار الفائدة في الاشهر المقبلة، إذا استمر تباطؤ التضخم، مستبعدة ان يحدث ذلك في الاجتماع المقرر نهاية يوليو/تموز الجاري. وقال رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي في نيويورك، جون ويليامز، في مقابلة أجرتها معه الصحيفة وأورد تها «فنا»، إنه إلى جانب الإشارات التي تشير إلى ان ظروف سوف العمل تهدأ تدريجياً، فإن بيانات التضخم الاخيرة تنحو باتجاه التراجع عن المستوى المستهدف. ورغم ذلك، أكدت الصحيفة ان خفض اسعار الفائدة مستبعد في اجتماع 30 و31 يوليو الجاري، حتى لو دفع واحد او اثنان من المسؤولين لذلك.

دعوة لتفعيل مجلس الأعمال الأردني السعودي

دعا النائب الأول لرئيس غرفة تجارة الأردن جمال الرفاعي، إلى ضرورة إعادة تفعيل وتنشيط مجلس الأعمال الأردني السعودي المشترك في أقرب وقت، للدفع باتجاه تطوير علاقات البلدين التجارية والاستثمارية إلى الأمام، والبناء على ما تحقق من إنجازات على مدى سنوات ماضية. واشار الرفاعي خلال لقائه، أمس الخميس، بمقر الغرفة، مدير مكتب التمثيل التجاري السعودي في الاردن ولبنان وسورية، زايد الاسمري، ورئيس الجانب السعودي في مجلس الأعمال الأردني السعودي المشترك حمدان السمرين، إلى ضرورة تشكيل لجان قطاعية لتحديد المشاكل والمعوّقات والعمل على حلها، إضافة إلى دراسة الفرص المتاحة والعمل على استثمارها.

كفر عقب بلا مياه بقرار إسرائيلي

كفر عقب التي تعتبر اكبر منطقة حضرية في القدس تفتقر إلى المياه الجارية، إذ لا يحصل الفلسطينيون في كفر عقب الا على بضع ساعات من المياه في الأسبوع، ولا يمكنهم غسل الملابس أو غسل الأرضيات ويضطرون إلى التخلي عن الاستحمام، هكذا بدا موقع «هآرتس» تقريره. لا تزال منطقة كفر عقب، وهي منطقة مترامية الأطراف في شمال القدس المحتلة، ويفصلها عن القدس من حدها الشمالي جدار الفصل العنصري، تعاني من انقطاع المياه. ويعتبر المقيم الذي تصل المياه إلى منزله لأكثر من يوم واحد في الاسبوع محظوظاً، وفق الموقع الإسرائيلي. اما عشرات الآلاف من السكان الآخرين، فلا تصل إليهم المياه إلا لمدة اربع إلى تسع ساعات في الاسبوع.

امتصاص العقارات للسيولة تضع ذهب مصر باتجاه معاكس

القاهرة ـ **عادل صبري**

وسط مخاوف من دخول سوق الذهب في حالة من الركود العميق، تشهد أسواق الذهب زيادة في العرض وندرة في الطلب، وتراجع في الأسعار عن المعدلات السائدة بدول الخليج وأنحاء العالم، مع انخفاض سعر الدولار في سوق الذهب في ظاهرة تشهدها البلاد، لأول مرة، منذ بدء تعويم الجنيه عام 2016، الذي شهد صعوداً هائلاً للدولار والعملات الصعبة مقابل الجنيه. تراجعت أسعار سوق الذهب خلال الأسبوع، بنحو 1,5%، عن السائدة بالأسواق العالمية، مع زيادة في العرض من قبل المستهلكين الذين يتجهون لبيع ما لديهم من مصوغات وسبائك للحصول على السيولة، بهدف شراء العقار.

بلغ سعر أوقية الذهب 2461 دولاراً، في البورصات العالمية، ومحلياً 117 ألفاً و647 جنيهاً، ووصل سعر جنيه الذهب إلى 26 ألفاً و480 جنيهاً، وغرام الذهب عيار 21 الأكثر طلباً، 3320 جنيهاً، بينما استقر سعر دولار الصاغة عند 47,78 جنيهاً، بأقل من 33 قرشاً عن سعر السائد بالبنك المركزي أمس الخميس.

تدفع حالة التذبذب جمهور المتعاملين في سوق الذهب إلى الحيرة، بين الرغبة في التوجه إلى شراء الذهب المتوقع صعوده على مدار الأشهر المقبلة، والرغبة في البيع للحصول على السيولة، بينما تقف الأغلبية حائرة، غير قادرة على اتخاذ قرار، في سوق سريعة الحركة والتقلب، في ظل سوق يعتمد على الثقة المتبادلة بين المتعاملين وتجار الذهب، لا يستند إلى قواعد الشفافية السائدة بالأسواق الدولية.

يتوقع الخبراء استمرار صعود أسعار الذهب عالمياً، مرهوناً بزيادة الطلب من البنوك المركزية والمتعاملين الباحثين عن ملاذ آمن لمدخراتهم واستثماراتهم، في ظل تصاعد التوتر الجيوسياسي بأنحاء العالم، ومخاوف انتشار «الحمائية» على المنتجات الوطنية للدول، ودخول الأسواق في ركود تضخمي، مع رغبة جامحة من شركات إنتاج الذهب في زيادة سعر البيع للخامات المنتجة حديثاً، بزعم ارتفاع تكلفة التشغيل والإنتاج بالمناجم.

رغم تأكيده تراجع حركة الشراء بسوق الذهب، في الآونة الأخيرة، يرفض نائب رئيس شعبة الذهب بالغرفة التجارية لطفي منيب مقولة أن سوق الذهب في حالة ركود، مبيناً لـ«العربي الجديد» أن سوق الذهب في مصر، مع تأثره بالأحداث العالمية، لا يمكن مقارنته بما يحدث في سوق الذهب في أنحاء العالم.

تشغيل

العمالة المصرية تتدفق إلى العراق

عادت العمالة المصرية للتدفق إلى العراق، خلال الفترة الأخيرة، لتصل إلى أعلى معدل منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003

بغداد ـ **احمد عبد**

أتاحت الفرص الاستثمارية، وتعدد الشركات الأجنبية العاملة في العراق، فضلاً عن الشركات المحلية، فرصاً متعددة لقدوم العمال الوافدين من مختلف الجنسيات، ومن أبرزها العمالة المصرية، التي يحتفظ العراقيون بسجل تعاون تاريخي معها، خاصة خلال حقبة الثمانينيات.

وبلغ عدد المصريين في العراق حدود 40 ألف عامل، وهو أعلى معدل عمالة مصرية في العراق منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، وفقاً لتقديرات وزارة العمل العراقية، وهم يعملون بمجالات مختلفة كالطب، والهندسة، والإنشاءات، والأعمال الحرة، المتمثلة بتربية الدواجن، وشركات محلية، ومؤسسات للرعاية الصحية.

ومن المتوقع أن يتزايد عدد العمال المصريين في العراق خلال السنوات المقبلة، في ظل الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين العراقي والمصري، ووجود عدد كبير من الشركات المصرية العاملة في العراق. وفي يونيو/ حزيران 2023، وقّع العراق ومصر على 11 مذكرة تفاهم لتعزيز التجارة والسياحة والاستثمار، وخلال الحرب الإيرانية - العراقية في ثمانينيات القرن الماضي استنزفت القوة العاملة العراقية فيها، فرفعت الحكومة القيود عن تأشيرات المصريين، وجلبت 1,5 مليون عامل مصري. وأعادا البلدان اللذان تربطهما روابط ومصالح مشتركة إحياء اللجنة العليا المشتركة خلال اجتماع عقد في أكتوبر/ تشرين الأول 2020 في بغداد، حيث وقع البلدان على 15 اتفاقية تعاون، في مجالات تشمل الاستثمار، والتعاون الصناعي، والتجارة، والنقل البحري، والبنية التحتية، والمياه.

العمالة المصرية

اعتادت سوق العمل العراقية على وجود المصريين الذين يتميزون بالكفاءة والخبرة في مختلف المجالات، ويفضل عدد كبير من الشركات التعاقد مع الكفاءات من مهندسين، وفنيين، وعمال، وحرفيين قادمين من مصر. وتحدّث مهندس مصري في إحدى الشركات العاملة في مجال الإنشاءات والبناء في العراق، أحمد شكري، عن طبيعة العمل، والتسهيلات المقدمة للعاملين، وكيفية تعامل المجتمع العراقي مع العمال المصريين.

وقال شكري، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إن عمل والده في العراق لسنوات طويلة كان عاملاً مشجعاً من أجل البحث عن فرصة مناسبة للعمل في العراق، وهو ما تحقق منذ سنتين، من خلال عمله في إحدى شركات الإنشاءات والبناء العاملة في بغداد. وأضاف شكري أن التسهيلات المتحققة في الحصول على إقامة العمل في العراق أتاحت الفرصة للعديد من المهندسين والعمال والفنيين العاملين في مختلف المجالات، بالإضافة إلى توافر رواتب جيدة، مقارنة بالرواتب في مصر. وأشار شكري إلى أن هناك عدداً كبيراً من العمال الأجانب الذين يعملون بصورة غير قانونية، ومنهم عمال مصريون، إلا أن السلطات الأمنية العراقية تحاول الحد من العمالة غير الشرعية، من خلال إجبار العاملين على تطبيق قانون العمل، أو الترحيل إلى خارج العراق، وهو ما حصل مع عدد من العمال المصريين.

> زيادة الأعداد بعد توقيع اتفاقيات تعاون في مختلف المجالات

تخصصات مختلفة

يعمل عدد كبير من الوافدين المصريين في الأعمال الحرة، كأعمال البناء، وكذلك في مجالات السباكة، والحدادة، والنجارة، وتربية الدواجن، والأبقار، كما يعمل آخرون في مجال الرعاية الصحية، والمطاعم، والمزارع. وفي حديثه لـ«العربي الجديد»، قال محمود الشاوي، الذي يعمل ممرضاً لأحد المرضى في محافظة كربلاء، إنه جاء إلى العراق بصفة (معين) وبطريقة قانونية عن طريق دعوة عائلة المريض لإعالته ورعايته. وبين الشاوي طبيعة الشعب العراقي المحبة للمصريين، والمعاملة الطيبة للعاملين معهم، وأن مستويات الأجور متفاوتة، لكنها جيدة، حيث يتراوح معدل رواتب العاملين في الشركات، وفقاً لعقود العمل، بين 2000 و5000 دولار. وأضاف أن العاملين في مجالات الأعمال الحرة والعمل خارج الضوابط والقوانين، يتقاضون ما يتراوح بين 30 ألفاً إلى 50 ألف دينار عراقي، بالنسبة للعاملين في البناء، مؤكداً، أن العراق بلد آمن للعمل (الدولار = نحو 1310 دينارا). وأفاد الشاوي بأن معاملة العراقيين للعمال المصريين معاملة أخوية، وبعيدة عن التحيز، مبيناً أن العراقيين يتميزون بالكرم وحسن الضيافة.

تنظيم الملف أكد المتحدث باسم وزارة العمل العراقية، نجم العقابي، أن وزارته وضعت شروطاً ومحددات لدخول العمالة الأجنبية إلى العراق، ومن بينها المصرية، حيث تضمنت أهمية دخول العمالة الماهرة فقط، مع تقديم شهادة خبرة مصدقة من وزارة الخارجية العراقية، أو من سفارة الدولة التابعة للعامل. وأضاف العقابي، في حديث صحافي، أن قانون العمل العراقي ألزم بأن يكون أمام كل عامل أجنبي عامل عراقي، إلا أن المشكلة تتفاقم في ظل وجود 800 ألف إلى مليون عامل أجنبي في البلاد، والمسجلون منهم بصورة رسمية لا يتجاوزون 43 ألفاً فقط.

وأكد العقابي أن الهدف من قرارات وزارة العمل هو تنظيم ملف العمالة الأجنبية، كونها أثرت بالعراقيين، وزادت نسبة البطالة في البلاد، لأنها تعتبر واحدة من القضايا الساخنة التي تحتاج إلى معالجات حقيقية. وبيّن العقابي عدم وجود قاعدة بيانات وإحصائيات رسمية تتعلق بالعمالة الأجنبية في العراق، وأن أكثر العمالة الداخلة إلى البلاد وفقاً لتراخيص السياحة والزيارة والفيزا المتعددة وغيرها، وهذا ما يعد التفافاً وتحايلاً على القانون.

وعن التسهيلات التي تقدمها وزارة العمل بالنسبة للعمال الأجانب، قال العقابي إن وزارته أطلقت تطبيق برنامج الفيزا الإلكترونية، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الداخلية. واوضح أن الوزارة شكّلت فريقاً مختصاً لإكمال الإجراءات اللازمة لتطبيق برنامج الفيزا الإلكترونية للعمالة الأجنبية، عبر الربط الشبكي بين النظام الإلكتروني للوزارة، وقاعدة بيانات الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومديرية الإقامة في وزارة الداخلية. وأشار إلى مساعي وزارته لتهيئة المستلزمات الضرورية، بما يضمن المحافظة على حقوق الجميع، وفق القانون، لافتاً إلى الاعتماد على آلية جديدة للتعامل مع العمالة الوافدة، عبر برنامج الفيزا الإلكترونية، لكونه سيمكّن الوزارة من حصر أعداد العمالة والسيطرة عليها، عبر الشركات المرخصة بهذا الشأن. ونوّه العقابي بأن الإجراءات تأتي لتطبيق خطة ومنهاج الحكومة لتصحيح موقف العمالة الأجنبية، وإبعاد غير القانونية والشرعية منها عن الأراضي العراقية، وفسح المجال أمام العمالة الوطنية وعدم هدر طاقاتها.

شروط الإقامة

أكد مصدر في وزارة الداخلية العراقية، أن مديرية شؤون الإقامة مُلزمة بتنفيذ قانون الإقامة رقم 76 لسنة 2017 المتضمن إدخال الوافدين إلى البلاد، وتنظيم عملية إقامتهم، وفقاً لعدة شروط قانونية. وقال المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن من أهم شروط إقامة الوافد في العراق، أن يكون لديه جواز سفر، أو وثيقة نافذة مدة لا تقل عن 6 أشهر، وصالحة لدخول البلاد، والمنافذ المشمولة بذلك كل من لا يحمل الجنسية العراقية، حيث يعتبر وافداً أجنبياً أو عربياً». وأوضح المصدر، لـ«العربي الجديد»، أن عدد المصريين المسجلين في العراق بحدود 40 ألف مواطن مصري، ومنهم مسجلون بصفة عمل رسمية، من خلال عقود مع شركات، أو شركات مصرية استقدمت عمالتها من مصر. وبين أن هناك عدداً كبيراً ممن يعملون من دون عقود، وغير مسجلين في سجلات وبيانات الإقامة، ودخولهم إلى العراق كان من خلال منحهم فيزا سياحية، أو وثيقة دخول مؤقتة، وتعتبر هذه الفئة مخالفة لشروط العمل والإقامة في قانون الدولة العراقية. وأفاد المصدر بأن المادة 21 من قانون الإقامة 76 لعام 2017، أعطت الحق بمنح العربي الذي يتزوج عراقية، أو العكس، إقامة داخل البلاد 3 سنوات لكل مرة، وتجدد لحين الطلب بمنح الجنسية، وفقاً للشروط القانونية.

عامل مصري يمتهن حرفة النجارة في العراق (إسماعيل عدنان/Getty)

31,4 مليون إجمالي القوى العاملة

أظهر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الحكومي في مصر، في بيانات حديثة، أن إجمالي القوى العاملة في البلاد بلغ حتى نهاية الربع الأول الحالي 31,39 مليون فرد. وبلغ عدد العاطلين عن العمل حتى نهاية الربع الأول 2024 نحو 2,1 مليون فرد، نزولاً من 2,15 مليون فرد عاطل عن العمل بنهاية الربع الأخير 2023. وبلغ معدل بطالة الذكور في مصر حتى نهاية الربع الأول 4,4%، نزولاً من 4,6% على أساس فصلي، بينما بلغت نسبة بطالة الإناث 16,5% نزولاً من 17,7% على أساس فصلي.

الخليج

لماذا يغادر آلاف السعوديين الوظائف الحكومية؟

غادر آلاف السعوديين وظائفهم الحكومية واتجهوا إلى العمل الخاص، ووفقاً لدراسة حديثة، فإن القطاع الخاص يضم 11,2 مليون موظف

مسقط ـ **كريم رمضان**

في الربع الأول من العام الجاري، شهدت السعودية ظاهرة لافتة تتمثل في مغادرة 11 ألف موظف حكومي وظائفهم، بحسب إحصاء وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، من بينهم أحمد الغامدي، الذي كان يعمل في وزارة التربية والتعليم، وقرر ترك وظيفته والانخراط في عمل استثماري خاص به. أحمد ليس حالة فردية، حسبما رصدت «العربي الجديد»، إذ يمثل هذا العدد الكبير من الموظفين المغادرين مؤشراً يستدعي دراسة الدوافع والأسباب، وعلى رأسها «التقاعد المبكر». فالعديد من الموظفين يسعون إلى بدء مشاريع استثمارية خاصة بهم، في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة بالمملكة، وهو ما اعتبره خبيران اقتصاديان سباقاً إيجابياً يدعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية، كما يمثل البحث عن فرص توظيف في القطاع الخاص سبباً آخر لموجة الخروج من الوظائف الحكومية بالسعودية، التي تتبنى سياسات رؤيتها لعام 2030 تحسين أداء القطاعين العام والخاص.

ووفقاً لدراسة أجرتها غرفة الرياض التجارية في مارس/آذار الماضي، فإن القطاع الخاص في السعودية يضم 11,2 مليون موظف، منهم 2,3 مليون سعودي، ما يسلط الضوء على التحدي المزدوج الذي تواجهه المملكة: تحفيز انتقال الكفاءات من القطاع العام إلى الخاص، مع ضمان استمرار عملية «سعودة» الوظائف.

التقاعد المبكر

يشير الخبير الاقتصادي، محمد الناير، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن خروج 11 ألف موظف حكومي بالسعودية من وظائفهم في الربع الأول من العام الجاري يعود إلى عدة أسباب، منها التقاعد المبكر. وتتنوع أسباب التقاعد المبكر بين السياسات والقرارات الحكومية من جانب ورغبة الموظف في بدء عمل استثماري أو خاص من جانب آخر، حسبما يرى الناير، معتبراً سياساً كهذا إيجابياً إذا اتجه الموظف نحو امتلاك مشروع استثماري أو عمل خاص، حيث يفيد الاقتصاد والإنتاج ويوفر فرص عمل جديدة، بما يضيف قيمة للاقتصاد بشكل عام. ويشير الناير إلى أن البحث عن فرص توظيف في القطاع الخاص يمثل سبباً آخر للتقاعد المبكر في السعودية، وهو أمر إيجابي أيضاً، ومع ذلك يتطلب هذا الاتجاه إعادة النظر في بيئة العمل والضوابط المرتبطة بها، بما في ذلك التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي، وغيرها من العوامل التي تحفز الموظف العام على أداء واجباته، حسب رأيه. ويؤكد الخبير الاقتصادي أهمية توفير دخل مناسب للموظف العام في السعودية، بما يلبي احتياجاته الأساسية، مشيراً إلى ضرورة دراسة الحكومة للعوامل المؤثرة على قرار الموظفين بترك وظائفهم الحكومية، لضمان توفير بيئة عمل ملائمة تدعم الاستقرار.

تغييرات جوهرية

جوهرية في إطار رؤية 2030، حيث تتبنى المملكة سياسات جديدة تهدف إلى تحسين أداء القطاعين العام والخاص. ويوضح عايش أن هذه التغييرات تشمل عمليات دخول وخروج الموظفين من الوظائف الحكومية، وهو أمر طبيعي في ظل ظروف التقاعد والتقييم ومتطلبات العمل الحكومي الجديدة.

السعوديون افتتحوا على الهمل في مختلف القطاعات (فايز نور الدين/فرانس برس)

الجزائر

مشاريع جديدة لإطفاء لهيب سوق السيارات

الجزائر ـ **العربي الجديد**

برزت مشاريع جديدة لإقامة مصانع تركيب وتجميع السيارات في الجزائر لإعادة الاستقرار لهذا السوق الذي كسر كل القواعد الاقتصادية العالمية، ووصل بالمركبة المستعملة لأن تباع بضعف السعر الذي اشتُريت به بعد سنوات من السير في ظل ندرة غير مسبوقة. وأوضح البيان أنه «في إطار تنفيذ سياسة وزارة الصناعة في مجال بعث نشاط تصنيع المركبات، استقبل وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني علي عون وفدا يضم كبار مسؤولي شركة هيونداي من أجل عرض مشروع تصنيع السيارات لعلامة هونداي بالجزائر».

ولفت المصدر ذاته إلى أن الوزير استمع إلى عرض مفصل قدمه مسؤول شركة هيونداي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طارق مصعب، الذي أكد أن هذا المشروع «سيدخل في إطار سياسة الحكومة الجزائرية الرامية إلى إنشاء صناعة حقيقية للسيارات مع تحقيق نسبة إدماج معتبرة». وفي سنة 2020 أغلقت السلطات الجزائرية مصنع العلامة الكورية الجنوبية هيونداي بولاية تيارت، غربي البلاد، على خلفية سجن مالكه رجل الأعمال محيي الدين طحكوت، المقرب من الرئيس الأسبق الراحل عبد العزيز بوتفليقة وشقيقه السعيد، بتهم فساد.

استئناف قريب لرينو ومشاريع صينية

وخلال الأسبوع الماضي، أعلن وزير الصناعة الجزائري خلال لقاء مع مصنعين محليين لقطع الغيار والإطارات (العجلات)، أن مصنع العلامة الفرنسية رينو سيستأنف نشاطه قريبا بعد توقف استمر منذ 2020، دون الإشارة إلى موعد محدد لإطلاقه ولا إلى طاقته الإنتاجية السنوية. ولفت عون في حديثه مع المصنعين المحليين لقطع الغيار إلى أنه يجب عليهم التواصل مع مصانع فيات ورينو الذي سيستأنف قريبا، إضافة إلى العلامة الصينية جاك، ليكونوا جزءا من النسيج الصناعي لرفع نسبة الإدماج المحلي. ويوجد مصنع رينو بمنطقة واد تليلات بولاية وهران الساحلية، غربي الجزائر، لكنه توقف عن النشاط منذ 2020 في إطار تحقيقات قضائية طاولت جل مصانع تركيب وتجميع المركبات التي أقيمت في حقبة الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة بتهم فساد.

استئناف قريب لرينو ومشاريع صينية

وذكرت وسائل إعلام محلية جزائرية نقلا عن مصادر لم تسمها، أن المصنع سيدخل مرحلة الإنتاج مجددا في شهر سبتمبر/ أيلول المقبل، بعد إنفاق 15 مليار دينار (112 مليون دولار)، لتحديث خطوط الإنتاج والقيام بالمطابقات اللازمة مع دفتر الشروط المنظم لنشاط القطاع. وقبل توقفه عن النشاط، بلغ المصنع ذروته الإنتاجية بأكثر من 60 ألف مركبة سنويا من علامتي رينو وداسيا (فرع لرينو). وحاليا يوجد مصنع واحد قيد النشاط لتركيب وتجميع السيارات بالجزائر، يعود لعلامة «فيات» الإيطالية المملوكة لمجموعة ستيلانتيس العالمية، وهو أيضا موجود بولاية وهران، غربي البلاد. وحسب بيانات رسمية لوزارة الصناعة، سينتج المصنع بنهاية العام الجاري 40 ألف مركبة من طرازي «فيات 500» و«فيات دوبلو» التجارية، على أن يصل إلى 90 ألف مركبة بنهاية 2025. كما سبق لعلامات جيلي وشيري وجي تور الصينية أن أعلنت عن مشاريع إنشاء مصانع تركيب وتجميع في الجزائر ستدخل مرحلة الإنتاج تباعا اعتبارا من نهاية 2025.

تجربة «مصانع نفخ العجلات»

يعتقد الإعلامي الجزائري ومدير الموقع الإخباري «الجزائر اليوم» فيصل سرّاي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن المسؤولين في الفترة الأخيرة أعلنوا عن رغبتهم في تأسيس صناعة سيارات قوية بالجزائر. وخلص سراي إلى أن كل ذلك يقود إلى قطع الطريق أمام ممارسات سابقة لرجال أعمال تسببت في خسائر كبيرة للاقتصاد الجزائري قدّرها الرئيس عبد المجيد تبون بثلاثة مليارات دولار، في إشارة لما بات يعرف في الجزائر بـ«مصانع نفخ العجلات» في حقبة بوتفليقة.

وأضاف: «حتى مصنع رينو الفرنسية بمدينة وهران لم تعط السلطات موعدا لعودته إلى النشاط مجددا لأنها لا تريد طريقة العمل نفسها، فالحكومة لا تريد تجميع السيارات فقط، هي تريد صناعة حقيقية تعتمد على جلب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا نقل التكنولوجيا مع نشاط للإدماج المحلي».

بروفايل

اثار إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أنه قد يعين الرئيس التنفيذي لبنك جيه بي مورغان جيمي ديمون، وزيراً للخزانة إذا فاز في الانتخابات الرئاسية، الكثير من التساؤلات، نظراً للخلافات بينهما

جيمي ديمون

لندن ـ **العربي الجديد**

أصبح الرئيس التنفيذي لبنك جيه بي مورغان الاستثماري جيمي ديمون، تحت الأضواء بعدما أعلن الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في مقابلة مع وكالة «بلومبيرغ» يوم الثلاثاء أنه سيفكر في تعيين ديمون وزيراً للخزانة إذا فاز في الانتخابات الرئاسية المقررة في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني. وفيما رفض جي بي مورغان التعليق على تصريحات ترامب، عادت الصحف والمواقع الإخبارية إلى انتقادات الرئيس الجمهوري السابق التي استهدف فيها ديمون العام الماضي، حيث وصفه ترامب على منصته «تروث سوشيال» بأنه «مبالغ في تقديره إلى حد كبير». وديمون ملياردير بثروة وصلت إلى 2,3 مليار دولار في 2024 وفق موقع «فوربس» الذي لفت إلى أن تحرك ديمون للتخلص من 12 مليار دولار من الرهن العقاري الثانوي في عام 2006 ساهم في حماية بنكه من الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008، كما كتب الموقع أنه كان هناك شائعات تفيد بأن ديمون كان مرشحاً لمنصب وزير الخزانة في ولاية دونالد ترامب الأولى، وفق «فوربس»، إلا أن ديمون، الذي يقود حالياً واحد من أكبر المصارف في العالم، أدان الهجوم الذي شنه أنصار ترامب في السادس من يناير/كانون الثاني 2021 على مبنى الكابيتول الأميركي، حيث قاموا بمحاولة فاشلة لمنع الكونغرس من التصديق على نتائج انتخابات 2020 التي خسرها ترامب أمام جو بايدن.

كما دعا ديمون خلال كلمته في «منتدى أقامته نيويورك تايمز» في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، الناس من جميع الآراء الأيديولوجية إلى بذل كل ما في وسعهم لمنع رئاسة أخرى لدونالد ترامب. ومع ذلك، أشاد ديمون أخيراً ببعض مواقف ترامب وسياساته قائلاً في مقابلة مع شبكة «سي إن بي سي» في وقت سابق من هذا العام: «لقد كان محقاً نوعاً ما بشأن حلف شمال الأطلسي والهجرة، لقد حقق نمواً اقتصادياً جيداً، وكان محقاً بشأن بعض القضايا المتعلقة بالصين». وفي يوليو/ تموز من العام الماضي، قال ديمون في مقابلة مع مجلة الإيكونوميست: «أنا أشعر بالقلق من رئاسة ترامب مرة أخرى». وفي المقابلة تحدث ديمون عن السياسات والأفكار التي سيدعمها، مشيراً إلى أن البلاد بحاجة إلى الجمع بين السياسة الاقتصادية وسياسة الأمن القومي للعمل معاً. وقال إنه يدعم الآن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة للتأكد أن البلاد لديها حلول لمخاوف الأمن القومي مثل توريد أشباه الموصلات والمواد النادرة.

ومع ذلك، قال ديمون إنه ليس من الممكن أن يترشح للرئاسة، وقال إنه يكاد يكون من المستحيل الفوز في الانتخابات دون وجود خلفية في السياسة أو الجيش، وربما يكون ترامب استثناءً يحدث مرة واحدة في القرن. ورفض ديمون الإفصاح عن الحزب الذي سيدعمه في الانتخابات المقبلة، وقال إن السياسات التي ينتهجها الجانبان «مضللة للغاية». وديمون هو رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة جي بي مورغان تشيس آند كو، وهي شركة خدمات مالية عالمية تبلغ أصولها 3,2 تريليونات دولار وتعمل في جميع أنحاء العالم. وتولى ديمون منصب الرئيس التنفيذي في الأول من يناير/ كانون الثاني 2006، وبعد عام واحد أصبح رئيسًا لمجلس الإدارة. ويشير موقع جي بي مورغان إلى أنه تم تعيينه رئيسًا ومديرًا تنفيذيًا للعمليات عند اندماج الشركة مع بنك ون كورب وريش في الأول من يوليو/ تموز 2004. وقد انضم ديمون إلى بنك ون كرئيس تنفيذي في عام 2000. حصل ديمون على درجة البكالوريوس من جامعة تافتس وعلى ماجستير إدارة الأعمال من كلية هارفرد للأعمال. وهو عضو في مجالس إدارة عدد من المؤسسات غير الربحية. ويشعر ديمون بالقلق من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يرفع أسعار الفائدة إلى مستوى أعلى من ذروتها الحالية التي بلغتها خلال عقدين من الزمن بدلاً من خفضها. وقال إن هذا لن يؤدي فقط إلى إرسال موجات صدمة عبر الشارع، بل إن الاقتصاد بشكل عام لن يكون مستعدًا لهذا القرار. وكان ترامب قال في مقابلة بلومبيرغ إن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يجب أن يمتنع عن خفض أسعار الفائدة قبل الانتخابات.

أخبار

اليمن: شبهات بتبديد 90 مليون دولار

كشفت وثائق لوزارة المالية في الحكومة اليمنية، المعترف بها دولياً، التي يرأسها سالم بن بريك، عن شبهات تبديد أموال عمومية في وزارة الأوقاف اليمنية التي يوجد على رأسها محمد عيضة شبيبة، إذ أشارت إلى صرف وتحويل مبالغ نقدية من حسابين جاريين بمبلغ تخطى 337 مليون ريال سعودي (90 مليون دولار تقريباً) من دون الالتزام بالضوابط والإجراءات المنظمة لذلك، ومن دون موافقة وزارة المالية على عمليات السحب. (الدولار= 3,75 ريالات سعودية).

وكشفت الوثيقة، التي اطلع «العربي الجديد» على نسخة منها، عن طلب وزير الأوقاف اليمني مبلغ مليوني ريال سعودي من وزارة المالية نفقات تشغيلية لقطاع الحج، من دون تقديم خطة للإنفاق، أو موازنة لصرف ذلك المبلغ، مما دفع وزارة المالية إلى الاعتذار عن عدم السماح بالصرف للأسباب آنفة الذكر.

كما كشفت الوثائق عن شبهات مخالفات مالية ارتكبتها وزارة الأوقاف والإرشاد ووزير الأوقاف اليمني، ممثلة في قطاع الحج والعمرة، شملت عدم التزامها بالضوابط والإجراءات المنظمة لعملية الصرف والتحويل.

قناة السويس تخسر 23,5% من إيراداتها

فقدت قناة السويس المصرية 23,5% من إيراداتها السنوية خلال العام المالي المنتهي في يونيو الفائت، وبلغ مجموعها 7,2 مليارات دولار، وذلك بسبب الأزمة المستمرة في البحر الأحمر، بحسب ما نقل بيان صادر عن هيئة قناة السويس على لسان رئيسها أسامة ربيع، أمس الخميس، أكد خلاله تأثر حركة الملاحة العابرة في القناة بشدة من تداعيات استهداف السفن.

ووفقاً للبيان الصادر عن الهيئة، قال ربيع إن «حركة الملاحة العابرة في القناة تأثرت بشدة من تداعيات أزمة البحر الأحمر، إذ دفعت

التحديات الأمنية العديد من ملاك السفن ومشغليها إلى اتخاذ طرق بديل للقناة، بما انعكس سلباً على معدلات عبور السفن في القناة».

لافتاً إلى أن «التراجع تعكسه إحصائيات الملاحة خلال العام المالي 2023/ 2024، حيث سجلت عبور 20148 سفينة، بإجمالي حمولات صافية قدرها مليار طن وإيرادات 7,2 مليارات دولار».

فائض في تجارة دول الخليج مع اليابان

ارتفعت قيمة فائض الميزان التجاري لـ5 دول بمجلس التعاون الخليجي مع اليابان خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 0,39% سنوياً. سجلت دول الخليج الخمس فائضاً تجارياً مع اليابان في الستة أشهر الأولى من العام الحالي بقيمة 31,02 مليار دولار، مقارنة بـ30,90 مليار دولار فائض تجارتها مع اليابان في النصف الأول من عام 2023. وحسب الإحصائية المستندة لتقرير وزارة المالية اليابانية الصادر أمس، فالدول الخمس هي: المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان، علماً بأن دول الخليج ترتبط بعلاقات وشراكة اقتصادية مهمة مع اليابان، خاصة في مجال النفط والغاز.

وبلغ التبادل التجاري بين الدول الخليجية الخمس واليابان في النصف الأول من العام الحالي 50,60 مليار دولار، بزيادة 4,38% عن قيمته في نفس الفترة من عام 2023 البالغ 48,47 مليار دولار.

أسواق عالمية

يتوقع خبراء أن يكون دونالد ترامب في حال فوزه بالانتخابات الأميركية أكثر إصراراً على الضغط على الصين تجارياً ومالياً ونقدياً، لكنهم يرون أن بكين تراهن على ارتدادات سياسته على حلفاء أميركا وربما تفكيك النظام العالمي القائم وضم تايوان للصين

كيف تردّ بكين على حرب ترامب المرتقبة؟

رهان على التعريفات الانتقامية ومصالح حلفاء أميركا المهددة

لندن ـ **موسى مهدي**

تراهن بكين على ارتدادات سياسات المرشح للرئاسة الأميركية دونالد ترامب الاقتصادية والخارجية على التحالف الغربي، خاصة على أوروبا وتايوان ودول جنوب شرقي آسيا التي تعتمد على الولايات المتحدة في حمايتها العسكرية وتربطها علاقات قوية بالاقتصاد الأميركي وتجارته الخارجية، لكنها تتخوف من احتمال حدوث تقارب بين واشنطن وموسكو خلال فترة رئاسته، وتقلق من الخسائر التي تسببها التعريفة الجمركية للتجارة الصينية والنمو الاقتصادي. ويرى مصرف يو بي أس السويسري في دراسة نشرت يوم 16 يوليو/ تموز الجاري، أن من شأن التعريفات الجمركية الجديدة التي ينوي ترامب تطبيقها على صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم أن تؤدي إلى انخفاض معدل النمو السنوي للصين بأكثر من النصف، ما يسلط الضوء على المخاطر التي تواجه بكين إذا عاد ترامب إلى البيت الأبيض. وفي التقييم الصيني الحالي، وفق خبراء صينيين، ستشهد ولاية ترامب الثانية على الأرجح موقفًا أميركيًا أكثر صرامة بشأن العلاقات التجارية والاقتصادية مع الصين، مما يؤدي إلى مزيد من الانفصال بين الاقتصادين. وحتى الآن، طرح ترامب تعريفات جمركية بنسبة 60% أو أعلى على جميع البضائع الصينية ورسوماً جمركية شاملة بنسبة 10% على البضائع من جميع دول المنشأ، كجزء من خطاب حملته الانتخابية. وتعهد دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية بوقف الحرب الأوكرانية في 24 ساعة فقط. وهو ما يعني أنه سيسحب الدعم المالي والعسكري الأميركي من أوكرانيا، كما أنه يخطط لفرض تعريفة جمركية بنسبة 10% على الواردات من أوروبا. وبالتالي ربما تقود سياسات ترامب إلى تفكيك التحالف الغربي الذي تقوده واشنطن في أوكرانيا، أو إضعاف التنسيق على أفضل الأحوال. وإذا حدث ذلك، فإنه يصب في مصلحة بكين التي تعد لتقوية اقتصادها تجارياً وتدويل عملتها اليوان عبر تعزيز نفوذ مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي.

التعريفة الجمركية

معروف عن ترامب أنه ينظر للصين على أنها المهدد الأكبر لمكانة «القوة العظمى» التي تحتلها أميركا منذ الحرب العالمية الثانية، وبالتالي سوف يسعى بكل الوسائل لعرقلة التقدم الصيني خلال فترة رئاسته الثانية. وكانت وزارة التجارة الصينية قد وصفت الحرب التجارية في ظل الولاية الأولى لترامب بأنها «أكبر حرب تجارية في تاريخ الاقتصاد العالمي». وفي فترة رئاسته الأولى، فرض ترامب في 22 مارس/آذار 2018 تعريفات القسم 301 على منتجات صينية بقيمة 60 مليار دولار لإجبار حكومة بكين على تغيير «ممارساتها التجارية» التي يرى أنها غير عادلة، وذلك وفقاً لتقرير بمعهد بيترسون للدراسات الاقتصادية كتبه الخبير ديفيد ستين بيرغ من جامعة هوبكنز. وفي 6 يوليو 2018، تم فرض تعريفة إضافية بنسبة 25% على منتجات صينية بقيمة 34 مليار دولار. وردّت وزارة التجارة الصينية في نفس اليوم بفرض تعريفة بنسبة 25% على منتجات أميركية بقيمة 34 مليار دولار، بما في ذلك فول الصويا، وهو من أهم الصادرات الزراعية الأميركية التي تستوردها الصين.

ويقول تقرير بمعهد بروكنغز في 26 مايو/ أيار الماضي: «كما يتضح أيضًا من ولاية ترامب الأولى، فإن الصين لا تملك القدرة على الردّ على التعريفات الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة بنفس القوة، لأسباب أهمها أن الصين تحتاج إلى واردات أشباه الموصلات أو الشرائح الذكية، وبالتالي لن تتمكن من معاقبة وارداتها». أما العامل الثاني فهو حجم الصادرات الأميركية إلى الصين التي لم تتجاوز 147 مليار دولار في العام الماضي 2023، مقارنة بواردات الولايات المتحدة من الصين التي بلغت 427 مليار دولار. وتحدد هذه الحقيقة البسيطة أن الصين ليس لديها نفس القدر من النفوذ التجاري على أميركا لفرض الرسوم الجمركية على الصادرات الأميركية إلى الصين. كما أن بكين تحتاج بشدة إلى بعض السلع التي تصدرها الولايات المتحدة إلى الصين، مثل رقائق أشباه الموصلات المتطورة، لذا فإن فرض الرسوم الجمركية عليها، حتى لأغراض انتقامية، ليس في مصلحة الصين. لكن كيف ستتصرف الصين مع التعريفة الجمركية الضخمة على صادراتها الأميركية في حال فاز ترامب؟

في السابق، تجنبت الصين التصعيد التجاري ضد واشنطن، لكنها اضطرت إلى الضغط على أميركا عبر فرض العقوبات على الصادرات الزراعية. وأدت معاقبة بكين للصادرات الأميركية الزراعية إلى إجبار ترامب على توجيه عشرات الملايين من الدولارات من الإعانات للمزارعين الأميركيين والذين يعتمدون بشكل كبير على الطلب الصيني على منتجاتهم. وفي عهد الرئيس الحالي جو بايدن، ومباشرة بعدما كشفت الولايات المتحدة عن أحدث الإجراءات العقابية على الصين، وعدت وزارة التجارة الصينية بأن «الصين ستتخذ تدابير حازمة للدفاع عن حقوقها ومصالحها». وفي التاسع عشر من مايو/أيار، بدأت وزارة التجارة والصناعة تحقيقاً لمكافحة الإغراق في الصادرات الأميركية وتناولت منتجات مثل بوليمر البولي أوكسي ميثيلين، وهي المادة المستخدمة في الأجهزة الإلكترونية الاستهلاكية والسيارات. كما تدرس الصين أيضًا فرض تعريفة بنسبة 25% على بعض صادرات السيارات الأميركية.

ويرى محللون أن بعض التعريفات الانتقامية التي ستفرضها الصين في المستقبل ستكون أكثر ضرراً على المستوى السياسي مقارنة بحجمها الاقتصادي. وعلى الرغم من أن القيمة الإجمالية لأي تعريفات جديدة من الصين قد لا تكون كبيرة كما كانت في الجولات السابقة، فمن المرجح أن تختار الصين المنتجات بشكل استراتيجي لتحقيق أقصى قدر من التأثير السياسي على ترامب في مناطق نفوذه السياسي.

ووفق تقرير بروكنغز، اختارت الصين في عام 2018 التعريفات الانتقامية بعناية، لاستهداف السلع والمنتجات في المقاطعات التي تدعم الجمهوريين. وكان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لمناطق الكونغرس التي كان من المرجح أن تواجه سباقات متقاربة في الانتخابات النصفية. وتبين أن هذه الاستراتيجية فعالة. وكما يظهر العديد من الدراسات، فإن المناطق التي استهدفتها التعريفات الجمركية الانتقامية التي فرضتها الصين كانت أكثر عرضة لمعاقبة الجمهوريين على الآثار السلبية التي خلفتها الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ويتوقع تقرير بروكنغز أن تستهدف الصين بتعريفاتها الانتقامية الصناعات ذات الأهمية السياسية للرئيس ترامب. ويرى خبراء أن الصين قد تلجأ إلى تصدير منتجاتها عبر دول ثالثة، ليست من الدول التي تفرض عليها الولايات المتحدة رسوماً جمركية مرتفعة.

مصرف يو بي أس: جمارك ترامب قد تخفض النمو الصيني بأكثر من النصف

ترامب ونائب الرئيس الصيني في البيت الأبيض/ 4 إبريل 2019 (Getty)

تحسّن المؤشرات

ارتفعت الأسهم الصينية، في ختام تعاملات، الخميس، مستفيدة من عمليات ضخ السيولة التي أجراها بنك الشعب الصيني في النظام المصرفي. وحدث الارتفاع رغم تراجع أداء غالبية الأسواق الآسيوية، في ظل الاضطرابات السياسية. ووفق وكالة شينخوا الصينية، زاد مؤشر «شنغهاي المركب» بنسبة 0,48% إلى 2977 نقطة، عند الإغلاق، وارتفع مؤشر «شنتشن المركب» بنسبة 0,33% إلى 1604 نقاط. كما ارتفع مؤشر «سي إس آي 300» بنسبة 0,55% إلى 3520 نقطة.

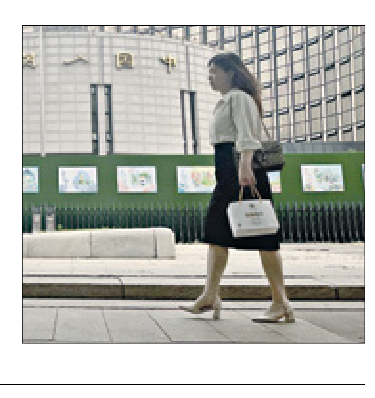

أعلى مستوى لأسعار المنازل في بريطانيا منذ مايو

ارتفعت أسعار المنازل في بريطانيا، كدليل على ثقة المشترين بعد فوز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية قبل أسبوعين

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS) في لندن، أن متوسط أسعار المنازل ارتفع بأعلى مستوى له حتى الآن هذا العام خلال شهر مايو/ أيار في علامة على ثقة المشترين بعد فوز حزب العمال في الانتخابات البريطانية. ويرى محللون أن العقارات البريطانية تستفيد حالياً من هزة عملة اليورو ومخاوف الضرائب المرتفعة في أوروبا. ويشير تقرير لوكالة بلومبيرغ إلى أن الإسترليني يتجه بثبات لما فوق 1,3 دولار، وربما يصبح إلى جانب الفرنك السويسري عملات الملاذ الآمن في أوروبا التي تعاني من صعود الحركات الشعبوية وأحزاب اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي وفي كل من فرنسا وألمانيا. ويظهر أحدث مؤشر لأسعار المنازل الصادر عن مكتب الإحصاءات الوطنية، أن متوسط قيمة العقارات في المملكة المتحدة ارتفع بنسبة 2,2% سنويًا في مايو، وفق مقتطفات نشرتها صحيفة «موني ويك» المالية البريطانية. ويأتي هذا الارتفاع بعد زيادة سنوية في أسعار المنازل بنسبة 1,3% تم تسجيلها في إبريل/ نيسان الماضي. كما يأتي ارتفاع المنازل بعد عدة أشهر من الانخفاضات أو النمو الثابت، حيث عانى المشترون من ارتفاع التضخم ومعدلات الرهن العقاري الأكثر كلفة. وترى «موني ويك» أن انخفاض معدل التضخم في الأشهر الأخيرة والآمال في خفض أسعار الفائدة أعطت دفعة قوية لسوق العقارات البريطاني. كما ارتفع متوسط أسعار المنازل على أساس شهري بنسبة 1,2% مقارنة بـ0,2% بين شهري مارس/ آذار وإبريل.

ويضع هذا التحسن العقاري متوسط سعر المنزل في المملكة المتحدة عند 285,201 ألف جنيه إسترليني، وهو أعلى بمقدار 6000 جنيه إسترليني عما كان عليه قبل 12 شهرًا. ووفق التقرير، تشمل هذه الأرقام مبيعات العقارات التي كان من الممكن أن تكتمل ويتم الإبلاغ عنها إلى السجل العقاري. وتُظهر بيانات أسعار المنازل الأحدث من مصرفَي هاليفاكس ونيشن وايد لشهر يونيو/ حزيران مستويات أقل من النمو السعري، في حين تُظهر بيانات الأسعار المطلوبة من وكالة «رايت موف» تباطؤًا صيفيًا أكبر من المعتاد قبل توجه البلاد إلى صناديق الاقتراع. ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية مفيدة لأنها تغطي جميع المبيعات، بما في ذلك المشترين الذين يدفعون أثمان منازلهم نقداً. ويذكر أن أسعار المنازل تراجعت في وقت سابق من هذا العام مع بقاء التضخم مرتفعاً ومعدلات الرهن العقاري مرهقة مالياً للمشترين. وتعكس بيانات شهر مايو الصادرة عن مكتب الإحصاءات الوطنية تجدد الثقة بين المشترين مع بدء تباطؤ التضخم وعودته إلى المعدل المستهدف البالغ 2,0%. ومن المتوقع الآن أن يقوم بنك إنكلترا بخفض كلفة الاقتراض في وقت لاحق من هذا العام مع خفض أسعار الفائدة. وقال تيم بانيستر، مدير شركة رايت موف، إن العديد من الراغبين في الانتقال إلى منزل جديد ينتظرون أول خفض لسعر الفائدة من جانب بنك إنكلترا من مستواه الحالي البالغ 5,25%، قبل اتخاذ أي إجراء. يذكر أن العقارات البريطانية كانت من بين الملاذات الآمنة لحماية الثروات من التآكل حتى خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد الأوروبي (بريكست). وكان الجنيه الإسترليني غير مفضل لدى المستثمرين الأجانب لفترة طويلة جدًا. كما أن مجموعة من الأحداث منذ الأزمة المالية العالمية في 2008 ضربت الاقتصاد البريطاني، أولها اضطراب حكومة المحافظين التي شهدت ظهور ثلاثة رؤساء للوزراء ورحيلهم بوتيرة سريعة، وأزمة سندات الحكومة البريطانية إلى جانب «بريكست»، وهو ما جعل المستثمرين يتجنبون الاستثمار في الأصول البريطانية.

ولكن منذ تشكيل الحكومة العمالية قبل أسبوعين، يواصل الجنيه التحسن الملحوظ. ويرى تحليل بوكالة بلومبيرغ أن الإسترليني يتجه للصعود لتجاوز مستوى 1,30 مقابل الدولار. وقد حاول اختراق هذا المستوى بحثًا عن نطاق تداول جديد وسط الحماسة المتجددة للأصول في المملكة المتحدة مقابل أزمات دول منطقة اليورو. ووفق بلومبيرغ، تتمتع حكومة حزب العمال الجديدة بأساس أكثر استقراراً لتمكينها من تفعيل أجندتها الخاصة بالنمو. ومع وجود أغلبية برلمانية ضخمة تدعمها، فإن المستثمرين لا ينتابهم قلق بشأن تفعيل خططها التشريعية. وقد ساعدت الإصلاحات التي أدخلتها الحكومة حتى الآن على سوق المال البريطاني في ارتفاع مؤشر FTSE 350 للأسهم البريطانية وتفوقه في الأداء على معظم نظرائه الأوروبيين، مع تزايد تفاؤل المستثمرين بشأن توقعات الأسهم البريطانية.

الجنيه الإسترليني يتجه بثبات لما فوق 1,3 دولار للباوند الواحد

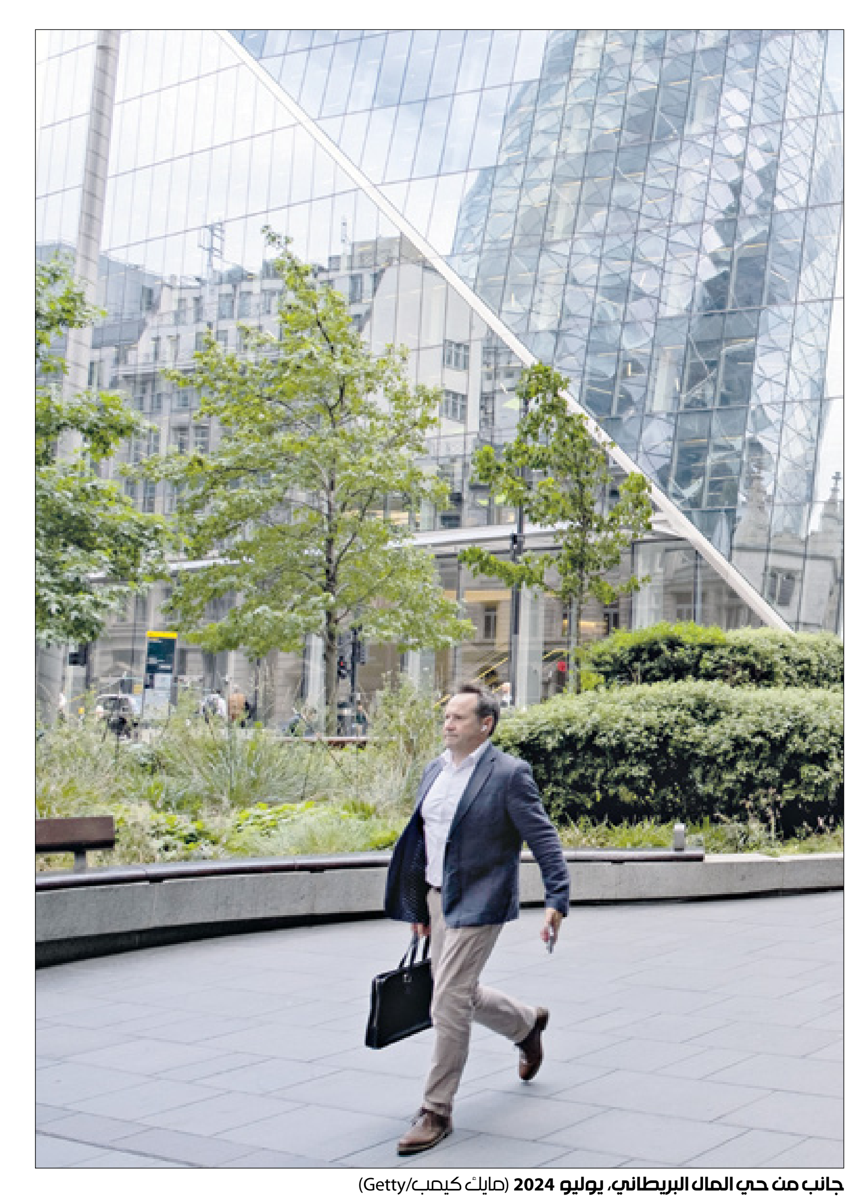

جانب من حي المال البريطاني، يوليو 2024 (مايك كيمب/Getty)

بيتكوين بـ110 آلاف دولار؟

لندن ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار غالبية العملات المشفرة خلال تعاملات الخميس، لكن الريبل تراجعت بوتيرة حادة في ظل احتمالات جني المستثمرين للأرباح. وجاء التحسن، مع تفاؤل المستثمرين بقرب انتهاء دورة التشديد النقدي في أميركا، وهدوء مخاوف ضخ مزيد من عملة بيتكوين في السوق مع رد منصة «إم تي جوكس» المنهارة بعضاً من ديونها للعملاء. وزادت بيتكوين الأربعاء إلى 65,7 ألف دولار، ويعد هذا أعلى مستوى لها منذ 17 يونيو/حزيران. كما زاد السعر الخميس بنسبة 0,28% إلى 64,8 ألف دولار. وهذا الأسبوع صعد السعر بأكثر من 10%، مستفيدا من أجواء المحاولة الفاشلة لاغتيال المرشح الرئاسي دونالد ترامب الداعم القوي للعملات الرقمية.

وقال بنجامين سيليرماجر، كبير مسؤولي الاستثمار في Magnet Capital: «كان الحزب الجمهوري مؤيداً للعملات المشفرة، ويعد الاحتمال المتزايد لرئاسة ترامب أمراً إيجابياً ما يعزز أسواق العملات المشفرة».

وتحسن أداء سوق الأصول المشفرة في الآونة الأخيرة، وتجاوزت البيتكوين مستوى 65 ألف دولار بدعم من توقعات خفض الاحتياط الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة في سبتمبر/أيلول المقبل مع تباطؤ التضخم، وخشية صناع السياسة النقدية من تباطؤ الاقتصاد نتيجة تشديد ظروف التمويل لفترة مطولة. واتجهت أنظار المستثمرين أمس الخميس صوب البنك المركزي الأوروبي الذي اجتمع أعضاء مجلس محافظيه لاتخاذ قرارهم بشأن تثبيت سعر الفائدة، عند 4,25% بعد خفضها 25 نقطة أساس في يونيو/ حزيران في أول إجراء من نوعه منذ بدء دورة التشديد النقدي الحالية. وفي ظل تلك الأجواء المتفائلة، فإن السؤال الذي باتت تطرحه مؤسسات الاستثمار: هل يمكن أن تقفز أسعار بيتكوين العملة الأكثر شهرة بين العملات الرقمية إلى أكثر من 100 ألف دولار؟ هذا السؤال أجاب عنه موقع «كوين تيلغراف» الذي توقع في تقرير أمس الخميس، أن تقفز بيتكوين إلى 110 آلاف دولار في ارتفاعها الرئيسي المقبل، على الرغم من بعض المخاوف المتعلقة بسوق العملات المشفرة وتطورات السياسة النقدية. ووفق «كوين تيلغراف»، كتب مؤسس شركة MN Capital، مايكل فان دي بوب، في منشور يوم 17 يوليو/تموز على منصة X: «من المرجح أن ترفع المرحلة التالية عملة البيتكوين إلى 110 آلاف دولار». وتجدر الإشارة إلى أن الارتفاعات المنخفضة واصلت استمرارها، مستفيدة من مشتريات صناديق الاستثمار المتداولة.

ولا يبدو أن المحللين يشعرون بالقلق من تقلبات بيتكوين في الآونة الأخيرة كما لا يربطها هؤلاء بالصعوبات التي يواجهها القائمون بتعدين البيتكوين بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل وانخفاض مكافآت التعدين. وقال فان دي بوب: «كان التراجع الحقيقي لمعدل التجزئة عند أدنى مستوى له في الأول من يوليو ثقيلًا كما حدث أثناء انهيار منصة FTX»، ومنذ أن وصلت عملة البيتكوين إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 73679 دولارًا في 13 مارس/آذار، فقد تجاوزت مستوى 71 ألف دولار عدة مرات، لكنها لم تصل بعد إلى سعرها القياسي مرة أخرى. كما كانت هناك أيضًا تسعة أيام متتالية في يوليو/تموز فشلت فيها بيتكوين في اختراق حاجز 60 ألف دولار.

توقعات خفض الفائدة على الدولار تدعم العملات المشفرة

بيتكوين مرشحة لصعود كبير (Getty)

رؤية

مستقبل الصناعات العسكرية الإسرائيلية

عبد التواب بركات

أصاب الهجوم المباغت للمقاومة الفلسطينية على مستوطنات غلاف غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مصداقية تقنيات الأمن الإسرائيلية وأجهزة الاستشعار والتجسس في مقتل، وأحاط مستقبل الصناعة العسكرية الإسرائيلية، مفخرة دولة الاحتلال في سوق السلاح والتقنيات الأمنية الدولية، بالشكوك وعدم اليقين، تماماً كما أصاب قوات النخبة المدججة بأحدث الأسلحة وأجهزة المخابرات والأمن الإسرائيلي، وهي مصادر الفخر الوطني، بالصدمة وكي الوعي الجمعي الإسرائيلي. وانتهت أسطورة تاريخية، روّجت خلالها إسرائيل لصناعتها الأمنية والعسكرية والتجسسية بفخر واعتزاز لا يقبل النقاش، واستغلت ظهور جيش الاحتلال بمظهر الجيش الذي لا يقهر وتجريبه تلك التقنيات في حقل التجارب المجاني الذي يشمل كل الشعب الفلسطيني في غزة والضفة في الدعاية والتسويق لصناعتها العسكرية والأسلحة المتطورة والتقنيات الأمنية والتجسسية التي تنتجها، وتنافس بها الدول الكبرى المصدرة للأسلحة. وأصبح مستقبل الصناعات العسكرية والأمنية وبرامج التجسس الإسرائيلية التي بلغت نحو 13,1 مليار دولار في عام 2023 مقابل 12,5 مليار دولار في عام 2022، محاطاً بالشكوك وعدم اليقين والخضوع للمراجعة من قبل الدول المستخدمة لتلك التقنيات، بعد أن اجتازت عناصر المقاومة بإمكانات بسيطة «الجدار الأمني الذكي» الذي استغرق بناؤه نحو 4 سنوات وتكلف 1,1 مليار دولار، وحيدت أعتى الأجهزة وبرامج التنصت في العالم التي عكف جهاز الاستخبارات الإسرائيلي على تطويرها خلال عقود مضت.

وقد تغلبت عقول «الهواة» الفلسطينيين على أجهزة الرصد المركبة بالجدار، وحيّدت تقنيات التجسس والإنذار المبكر، وعطلت أجهزة إطلاق النار الذاتية، وأعمت كاميرات ورادارات المراقبة وأجهزة التنصت السرية التي تعمل فوق الأرض وتحتها. واخترقت أجهزة الاتصالات والتحكم بين مركز قيادة الجيش في تل أبيب وبين مراكز القوات المتمركزة في غلاف غزة وحتى عمق 35 كيلومتراً. وصفت صحيفة لوفيغارو الفرنسية، التكنولوجيا المركبة في الجدار الفولاذي بأنها «خلاصة الإبداع التكنولوجي»، وقالت عنه القيادة الصهيونية إنه فريد من نوعه في العالم وغير قابل للعبور، ورغم ذلك كان «هشاً للغاية» أمام مقاتلي حماس الذين عبروا الحدود إلى داخل إسرائيل في عملية غير مسبوقة في التاريخ. وفي سويعات قليلة وبتقنيات ذكية، شلت المقاومة قدرات الجيش الذي ينفق 23 مليار دولار سنوياً على ميزانية الدفاع والصناعات العسكرية.

نظام الدفاع الصاروخي آرو-3، أو السهم، هو تكنولوجيا أميركية في الأساس، قالت الولايات المتحدة إنها استثمرت في إنتاجه نحو ملياري دولار. ولأن إسرائيل تستغل علاقتها بالحليف الأميركي وقدرتها على الحصول على آخر ما تصل إليه مراكز التكنولوجيا الأميركية في الدعاية لصناعتها العسكرية، فقد ادعت بأنها بدأت منذ عقود في تطوير منظومة آرو-3 الأميركية، لتتفوق على منظومة القبة الحديدية التي تعترض الصواريخ قصيرة المدى في كشف وتقييم قدرات الصواريخ الباليستية المهاجمة قبل تدميرها. وروّجت آلة الدعاية الإسرائيلية لنجاح شركة «صناعات الفضاء الإسرائيلية» في تأهيل منظومة آرو-3 لتوفير دفاع متعدد المستويات، عالي الفعالية ضد الصواريخ الباليستية بعيدة المدى وخارج الغلاف الجوي للأرض. ولمزيد من الدعاية، أعلنت إسرائيل في 2021 أن الكونغرس الأميركي خصص مبلغ 77 مليون دولار لشراء منظومة آرو-3 الإسرائيلية المطورة.

وعقدت إسرائيل صفقة لبيع نظام الدفاع الصاروخي آرو-3 المضاد للصواريخ الباليستية إلى ألمانيا قبيل طوفان الأقصى بقيمة 3,5 مليارات دولار وخلال خمس سنوات، وهو أكبر عقد دفاعي تبرمه إسرائيل. وزعمت الدعاية الإسرائيلية أن منظومة آرو-3 ستقدم منحة مجانية لتوفير غطاء وقائي إضافي لدول الاتحاد الأوروبي حول ألمانيا والتي تخوض حرباً ضد روسيا في أوكرانيا. وجاء طوفان الأقصى ليكشف الهالة والدعاية المبالغ فيها لمنظومة آرو-3، حيث فشلت المنظومة في مرات كثيرة في التصدي لصواريخ كتائب القسام البدائية، والأقل تطوراً من الصواريخ الباليستية، وصواريخ حزب الله التقليدية والباليستية، ووصل كثير منها إلى مقرات عسكرية، ومناطق مأهولة بالسكان داخل دولة الكيان الصهيوني، وأحدثت دماراً وأسقطت قتلى.

وتأكد فشل منظومة الدفاع الصاروخية الإسرائيلية الذريع عندما عجزت منظومات آرو-3 والقبة الحديدية ومقلاع داوود في اعتراض صواريخ إيران الباليستية التي أطلقتها على إسرائيل منتصف إبريل/ نيسان الماضي، رغم الإعلان عن إطلاقها مسبقاً. ورغم سياسة التعتيم الإسرائيلية، تأكد سقوط عدد غير قليل من الصواريخ داخل مدن وموانئ دولة الكيان. وبدلاً من الاعتراف بالفشل، اتهم الجيش الإسرائيلي الدفاعات الجوية «الأميركية» بالفشل في صد الصواريخ الباليستية الإيرانية. وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، إن الدفاعات الجوية الأميركية فشلت إلى حد كبير في صد الصواريخ الباليستية الإيرانية، ومن كل 8 صواريخ، نجح اثنان فقط في إسقاط الصواريخ المعادية.

وما يزيد من حجم الفشل، تكلفة تشغيل منظومة الدفاع الصاروخي الباهظة. إذ إن تكلفة صاروخ مقلاع داوود الواحد تبلغ مليون دولار، أما صاروخ آرو فأكثر من مليوني دولار. ذلك أن تركيب بطارية القبة الحديدية الواحدة تكلف نحو 100 مليون دولار، وتكلفة الصاروخ الاعتراضي تبلغ 50 ألف دولار، وفقاً لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. بينما تكلفة صاروخ المقاومة لا تزيد عن 600 دولار فقط. وقال الجيش الإسرائيلي إن نحو 11 ألف صاروخ وطائرة من دون طيار أُطلقت على إسرائيل من غزة وجبهات أخرى، خلال أول 60 يوماً من بداية الطوفان. ما يعني أن إسرائيل أنفقت 550 مليون دولار لاعتراض صواريخ بقيمة 6,6 ملايين دولار فقط، وهي خسارة كبيرة لإسرائيل، تحسب نجاحاً لصواريخ المقاومة. وقد كشفت وكالة رويترز عن أن القبة الحديدة فشلت في اعتراض 2000 صاروخ خلال تلك الفترة، ما يزيد من حجم فشل منظومة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية. وفي وقت سابق، أعلنت وحدة خدمة أبحاث الكونغرس الأميركي أن الولايات المتحدة خصصت 10 مليارات دولار لأنظمة الدفاع الصاروخي الإسرائيلية، منها 3 مليارات دولار للقبة الحديدية.